التنظيم الدستوري والقانوني لكوتا الأقليات في العراق ولبنان

فاطمة سعد عبد الواحد ا.د.عدي فالح حسين
Fatimasaad_org@alkadhum-col.edu.iq oday.falih@ alkadhum- col.edu.iq
كلية الامام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة/ قسم العلوم السياسية

الملخص:

ان مقدار قياس نجاح اي ديمقراطية في العالم يتم من خلال معرفة نظامها السياسي وقدرته على التعامل مع كافة الفئات الاجتماعية في الدولة، بما تتضمنه تلك الفئات من فوارق اجتماعية سواء دينية او عرقية. وان مفهوم المواطنة يبقى ناقصا دون السماح للأقليات بالمشاركة في جميع المستويات سواء الاجتماعية او السياسية في الدولة، وبذا تعد الديمقراطية سلاح ذو حدين. لذلك فإن معرفة قدرة ذلك النظام السياسي تتحدد بقدرته على إدارة الاقليات ونجاحه في إدماجها في النسيج الاجتماعي ومنحها كافة الحقوق المقررة في الدستور.

العراق ولبنان من البلدان التي توجد فيها الاقليات الدينية والاثنية منذ القدم، وقد واجهت تلك الأقليات في كلا البلدين العديد من الخلافات والمشاكل للاعتراف بهم وضمان حقوقهم في الدستور. ولتحقيق ذلك سعى البلدان الى تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية. فقد ضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ حق جميع الأقليات في التمثيل النيابي بعد ان حُرمت من هذا الحق في زمن الحكم الدكتاتوري. أما في لبنان فقد جاء تطبيق الديمقراطية التوافقية بشكل يعد حلا ملائما لمشكلة المكونات اللبنانية، إذ اعتبرت لبنان من أبرز الدول في تطبيق التوافقية التي تضمنت تقسيم السلطات بشكل يكاد يكون متساو بين المكونات الاثنية الرئيسة.

الكلمات المفتاحية: التوافقية ، الكوتا ، الاقليات ، العراق، لبنان.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤ /٩/١٨	**تاريخ القبول: ٢٠٢٤ /١٠/٢٠**	**تاريخ النشر: ٢٠٢٤ /١٢/١**

Minority Quota In Democratic Countries' Election Systems: A Comparative Analytical Study

Fatima Saad Abdul Wahid
Fatimasaad_org@alkadhum-col.edu.iq
Prof. Oday Faleh Hussein
oday.falih -alkadhum@ col.edu.iq
Imam Al-Kadhim Universit/College of Islamic Science

Abstract

The measure of the success of any democracy in the world is through knowing its political system and its ability to deal with all social classes in the state, including the social differences that these classes include, whether religious or ethnic. The concept of citizenship remains incomplete without allowing minorities to participate at all levels, whether social or political, in the state, and thus democracy is a double-edged sword. Therefore, knowing the ability of that political system is determined by its ability to manage minorities and its success in integrating them into the social fabric and granting them all the rights stipulated in the constitution. Iraq and Lebanon are countries in which religious and ethnic minorities have existed since ancient times, and these minorities in both countries have faced many disputes and problems to recognize them and guarantee their rights in the constitution. To achieve this, the two countries sought to implement the model of consensual democracy. The Iraqi constitution of 2005 guaranteed the right of all minorities to parliamentary representation after they were deprived of this right during the era of dictatorial rule. In Lebanon, the application of consensual democracy came in a way that was considered an appropriate solution to the problem of the Lebanese components, as Lebanon was considered one of the most prominent countries in the application of consensual democracy, which included the division of powers in an almost equal manner between the main ethnic components.

Keywords: **Consensual Democracy**, **Quota**, **Minorities**, **Iraq**, **Lebanon**.

المقدمة :

تعتبر الديمقراطية التوافقية ابرز النماذج لممارسة السلطة داخل الدولة المتنوعة اجتماعياً او مجتمعيا التي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية وتوتر الازمات السياسية ، فهي ترتكز على التمثيل والمشاركة السياسية لكافة الفئات الاجتماعية سواء الاغلبية او الاقلية في اتخاذ القرار السياسي ، فهي تعتبر الضمان لعدم الدخول في مواجهات وازمات سياسية ، وكذلك لاحتواء التنوع العرقي والوصول إلى مجتمع آمن ومستقر وتحقيق التعايش السلمي والانسجام بين مختلف المكونات ، وقد طبقت في العراق ولبنان لإيجاد حل لمشكلة التنوع وتمثيل الأقليات في كلا البلدين ، وجاء ذلك بعد عدة احداث سياسية في كلا البلدين ، على الرغم من أن تطبيق التوافقية إلى وجود محاصصة سياسية في تقسيم المناصب الرئيسة في الدولة حتى اصبحت عرفا سائداً في البلدين.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في البحث عن اهمية النظام الديمقراطي التوافقي في العراق ولبنان واهم المرتكزات التي تستند إليها تلك الديمقراطية وكذلك معرفة اهميتها في ادارة التنوع وتمثيل الأقليات .

إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي مفاده : هل حققت الديمقراطية التوافقية نجاحاً في تمثيل الاقليات في كلا البلدين.

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها : إن تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ولبنان بشكل جسد تمثيل كافة المكونات من خلال تطبيق آليات التوافق الديمقراطي.

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج التاريخي في الرجوع الى الاسباب التاريخية ، وكذلك المنهج التحليلي النظمي الذي تم من خلاله دراسة وتحليل النظام التوافقي في كلا البلدين.

المطلب الأول : التوافقية وتمثيل الاقليات في العراق

تعد الديمقراطية التوافقية الضمان لاحتواء الأزمات السياسية ، وإدارة التنوع العرقي والوصول إلى مجتمع آمن ومستقر لذا سنتطرق إلى معرفة العلاقة بين التوافقية وتمثيل الاقليات في العراق ولبنان .

كما تعد الديمقراطية التوافقية ابرز نماذج الحكم ، إذ تتسم بعدم الاكتفاء بالأغلبية بوصفها معياراً وحيداً كما هو الحال في النظم الديمقراطية الأخرى ، بل تضيف معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن مشاركة الاقليات المنتخبة في الحكم (العيثاوي ٢٠١٥، ٣٠) . وفي نفس الصدد يعتبر آرنت ليبهارت الاب المؤسس لمفهوم الديمقراطية التوافقية ، باعتبارها الحل الأنسب لحل مشكلة المجتمعات المتنوعة ، وكذلك بانها افضل الانظمة لاحتواء التنوع الإثني وخلق التوافق بين النخب التي تمثل المكونات في ظل دولة يحكمها الدستور.

اذ إن هدف الديمقراطية التوافقية هو احتواء النزاعات السياسية بين الجماعات المتعددة في المجتمع الواحد ، من خلال مؤسسات وآليات يتم من خلالها تحقيق المشاركة في السلطة السياسية للنخب التي تمثل تلك الجماعات من اجل استدامة الديمقراطية في تلك الدولة ، باعتبار الانقسامات السياسية الحادة تمثل عقبة لتحقيق الديمقراطية ، فمن غير احتواء تلك الاقليات لا يكون هناك اصل في وجود نظام ديمقراطي مستقر داخل المجتمعات التعددية التي تعاني من الانقسام (ليبهارت ٢٠٠٦، ٤٨).

لذلك وفي نفس الصدد وضعت الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ الاقليات في نسق التمثيل السياسي وجاء ذلك بمنحها الكوتا الثابتة في المجالس التشريعية ، وهو ما يعتبر تمييزاً إيجابيا لها ، كما ساهمت الديمقراطية التوافقية بوصف اقليات سياسية بعدما كانت اقليات لغوية ودينية واثنية قبل ٢٠٠٣ ، في ظل عدم وجود الانتخابات وغياب الديمقراطية ، إذ أن الأقليات في تلك الفترة لم تكن تشعر بوجودها كأقليات سياسية ، ما دامت الدولة العراقية مرهونة بخيار سياسي واحد وفي ظل حكم واحد وضع كافة مكونات المجتمع العراقي بإرادة سياسية واحدة (سليم ٢٠٢١، ٤٦).

لكن بعد انتهاء مرحلة النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، وتطبيق الديمقراطية التوافقية كانت للمكونات العراقية دور سياسي في العراق ، واصبحت العملية السياسية بتنافس مكوناتي هدف ذلك هو تأمين مصالح العرق او الطائفة. الخ (سليم ٢٠٢١، ٤٧).

لذلك هناك مجموعة من الاسباب التي ساهمت بالأخذ بالديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ منها ، طبيعة المجتمع العراقي إذ يتسم العراق كأغلبية الدول في العالم بالتنوع الذي يجمع بين الديني والمذهبي والقومي ، وعلى الرغم من التعايش بين مكونات العراق إلا أن ذلك التعايش كان مفروضا بحكم سلطة الإكراه التي مارستها الحكومات المركزية المتعاقبة على حكمه ، غير أن طبيعة احوال العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام وطبيعة بناء الدولة الذي أنتج عن دولة ضعيفة ، كانت عاجزة عن احتواء الافراد في هوية وطنية واحدة ، إذ ارتفعت أصوات المكونات مطالبة بحقوقها

ومظلوميتها من الانظمة السابقة ، ونادت بحقوقها في المشاركة وإدارة الدولة مما ادى إلى ظهور التعددية الحزبية ، فضلاً عن بروز الحاجة إلى إعادة الثقة بين كافة المكونات وفق هوية وطنية واحدة قائمة على اسس وطنية (رشيد ٢٠٠٦، ٢٨٥).

لذلك سعت تلك الأقليات للمطالبة بحقوقها ضمن إطار الديمقراطية التوافقية ، من خلال وضع حصص لها لتحقيق التمثيل السياسي ، او إدارة شؤونها الدينية من خلال مؤسسة خاصة بإدارة اوقافهم ، بالإضافة إلى ذلك تسعى لضمان حقوقها الثقافية بالطقوس واللغة والممارسات الدينية ، ومن اجل تحقيق الديمقراطية المعيارية القائمة على افتراض وجود سياسة اغلبية تحكم واقلية تعارض فقد تؤدي إلى حدوث اضرار على التعايش داخل المجتمعات المتنوعة والتعددية وخاصة الاقليات فيها ، لكن هذه المعيارية لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع العراقي الذي يتسم بالتنوع ، فإن الديمقراطية التوافقية هي الأنسب لواقع العراق السياسي ، وفي هذا الصدد يتحدث الهولندي ليبهارت عن اربع صفات اساسية للديمقراطية التوافقية تتمثل بما يأتي(ليبهارت ٢٠٠٦، ١٧) : -

اولا : الحكم عن طريق الائتلاف الواسع ، اي ان يكون الائتلاف الحاكم يمثل جميع مكونات المجتمع التعددي.

ثانياً :الفيتو المتبادل ويتم منحه لكافة المكونات.

ثالثاً : تحقيق التمثيل النسبي داخل الوزارات والمؤسسات والإدارات.

رابعاً : تحقيق الإدارة الذاتية للمناطق الخاصة بكل مكون.

من جانب آخر إن قيمة الديمقراطية التوافقية للأقليات ، لتضمن الاحترام المتبادل وقبول الآخر بها وعدم الاعتداء على مصالحها وحرياتها ، لذلك من المتوقع وجود نظام ديمقراطي توافقي يجعل كافة الجماعات تشعر بالمشاركة في إدارة الدولة.

وفي نفس الصدد نرى أن الأخذ بالديمقراطية التوافقية بدا بالفعل بصورة واسعة وإن كانت غير مطروحة بشكل علني في لوائح قانون إدارة الدولة او الجمعية الوطنية التأسيسية بشكل رسمي علني ، إذ تم إجراء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في ٢٠٠٥/١/٣٠ والتي اعتبر وقتها العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد للمكونات العراقية كافة ، حسب احتساب حجم كل مكون ، الامر الذي صب نظرياً لصالح التعددية والتمثيل للكتل الصغيرة ، إذ أفرزت نتائج الانتخابات عام ٢٠٠٥ ، عن ٥٨ مقعداً لصالح المكون الشيعي ، ٥٨ مقعداً لصالح المكون الكردي ، من مجموع مقاعد ٢٧٥ ، وباقي المكونات كل حسب تمثيله النسبي ومشاركته بالعملية التي جرت وقتها وهي تأتي بعد انتهاء اعمال الجمعية الوطنية التأسيسية (حافظ ٢٠١١، ١٠٨).

لقد انعكست خصائص الديمقراطية التوافقية في العراق من خلال العناصر الآتية:

أولاً: الائتلاف الواسع او الكبير: يمكن تعريف الائتلاف الكبير بانه (مؤسسة لتمثيل المكونات وكذلك هي بمثابة مؤسسة للشراكة والتعاون بين زعماء القطاعات المهمة في المجتمع) وهنا الائتلاف لا يأخذ شكلا واحداً بل كل دولة تحدد شكل الائتلاف على أساس اوضاعها الاجتماعية والسياسية ناهيك عن اهم نقطه هو رؤية ممثلي المكونات لاسلوب تقاسم السلطة لذلك سوف نتطرق إلى معرفة الائتلاف الواسع في العراق إلى :

١. الائتلاف الواسع الرسمي : هناك نوعان من الائتلاف الواسع على المستوى الرسمي فهناك ائتلاف على مستوى الحكومة وهو الشائع وهناك ائتلاف على مستوى البرلمان وهذا قليل الحدوث ، لكن من المثير للاهتمام إن العراق قد اخذ بكلتا الطريقتين وهما:

أ. الائتلاف على مستوى السلطة التنفيذية واتخذ ذلك اشكال عدة منها :

- الائتلاف الواسع على مستوى مجلس الرئاسة:

إن الدستور العراقي الدائم حدد انموذجين لرئاسة الدولة ، الانموذج الاول اقتصر على الدورة الأولى والمتمثل بمجلس رئاسة الجمهورية والدورة الثانية حددها برئيس الجمهورية ، وما يهمنا الدورة الاولى لانها تمثل الائتلاف الواسع ، فالمادة (١٣٨/ اولا) نصت على تعبير يحل تعبير مجلس الرئاسة محل رئيس الجمهورية وهنا إشارة واضحة لبداية التأسيس التوافقي ، فقد أشار الدستور العراقي الى إن مجلس الرئاسة يتكون من رئيس ونائبين يتم انتخابهم بقائمة واحدة وباغلبية الثلثين ، وبالفعل تم انتخاب السيد جلال الطالباني رئيساً للجمهورية وطارق الهاشمي والسيد عادل عبد المهدي نائبين لرئيس الجمهورية وبقائمة واحدة وذلك في الجلسة (١) في ٢٠٠٦/٤/٢٢ ، وقد كونوا الثلاثة جميعهم مجلساً للرئاسة ، لذلك فإن هذه التركيبة توافقية مؤسسة مثلت القطاعات الأساسية داخل المجتمع العراقي (الشيعة، السنة، الأكراد) (الزهيري ٢٠١٤، ١٦٦) .

- الائتلاف الواسع على مستوى الحكومة

أن الميدان الحقيقي للائتلاف الواسع هو السلطة التنفيذية وخاصة في مجلس الوزراء في النظام البرلماني عن طريق الحكومة الائتلافية وفيما يخص العراق في ظل حكومة المالكي الاولى والثانيه فقد كان الميدان الحقيقي للائتلاف الكبير هو في مجلس الوزراء لأن هذا المجلس ضم العديد من ممثلين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي فضلاً عن بعض الأقليات ، مما سبب ذلك ارباكا واضحاً لرئيس مجلس الوزراء عندما كلف في تشكيل الوزارة وضع برنامجه الوزاري ، إذ وقع امام العديد من المطالب مع صعوبة التوفيق بين تلك المطالب فالمطالبين بالمشاركة في الحكومة هم أكثر من عدد الوزارات المخصصة للحكومة ، فالائتلاف الواسع يظهر بتقسيم الوزارة بين مكونات المجتمع وقسمت الوزرات على أساس مركز واهمية القطاعات في المجتمع العراقي ، لذلك كان الائتلاف الواسع في حكومة الوحدة

الوطنية (حكومة المالكي الاولى) يتمثل بوزارات تتناسب والحجم المكوناتي والانتخابي للقطاعات الأساسية في المجتمع العراقي.(الزهيري ،٢٠١٤، ١٧٦).

ب. الائتلاف الواسع على مستوى البرلمان

ظهر الائتلاف الواسع على مستوى البرلمان العراقي وهذا نادر الحدوث ، ويتجلى الائتلاف الكبير في تشكيلة رئاسة مجلس النواب ، إذ اشارت المادة (٨/ثانياً) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي (تتكون هيأة رئاسة المجلس من رئيس المجلس ونائبيه) ، وهنا كانت الإشارة إلى هيأة الرئاسة لتكوين الائتلاف الواسع ، فهيأة الرئاسة تكونت من رئيس مجلس النواب وقد اعطي للمكون السني على مدى دورتين والنائب الاول للمكون الشيعي والنائب الثاني للمكون الكردي ، وهذا ما يتطابق مع تعريف الائتلاف الواسع على إنه مؤسسة لتمثيل المكونات ، ولم يكن الائتلاف الواسع على مستوى هيئة الرئاسة فقط بل امتد ليشمل تشكيل اللجان ايضاً لتشكل بدورها ائتلافات واسعة ، مستندين إلى المادة (٧٤) (تنتخب كل لجنة خلال ثلاثة أيام متتالية لبداية تشكيلها من بين اعضائها رئيساً ونائبا للرئيس ومقررا وذلك بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائها) لذلك فسح المجال للعمل على تكوين ائتلافات واسعة على مستوى اللجان ، على سبيل المثال كانت رئاسة لجنة الاقتصاد والاستثمار للمكون السني برئاسة النائب احمد العلواني ونائبه شيعي هو محمد سلمان السعدي ، والمقرر محمد خليل قاسم (كردي) ، وقد كانت لجنة الخدمات والإعمار برئاسة كردية (فيان دخيل) والنيابة شيعية (جواد كاظم الحسناوي) وسنية المقرر (سعد حميد لفتة) (الزهيري ٢٠١٤ ،١٧٧).

ت. الائتلاف الواسع غير الرسمي

يقصد بالائتلاف الواسع غير الرسمي ، بانه الائتلاف الذي تفرضه الضرورة السياسية فيكون ائتلافا مؤقتاً ينتهي بانتهاء الغرض والغاية منه وهو الإجماع حول حل بعض المشاكل للوصول إلى حلول مستقبلية بشأن هذه المشاكل ، وقد عمل العراق بهذا الاسلوب كثيراً ومن بين الائتلافات الواسعة غير الرسمية :

(١)التحالف الرباعي (٣+١)

هذا التحالف جاء على خلفية وجود مشاكل في عمل النظام السياسي واهمها انسحاب وزراء جبهة التوافق العراقية من مجلس الوزراء ، علما أن هذا التحالف قد تكون من (رئاسة الجمهورية الرئيس ونائبين ، ورئاسة مجلس الوزراء) لذلك اطلق عليه اجتماع (٣+١)

(٢)اجتماع (٣+٢)

جاء هذا الاجتماع ليكون شكل آخر للائتلاف الواسع غير الرسمي ، لأنه ضمن المكونات الأساسية للمجتمع العراقي لحل المشاكل التي تواجه العملية السياسية ، والغاية الأساسية لهذا الاجتماع هو بحث مشاكل عدة منها (قانون النفط والغاز الاتحادي، التعديلات الدستورية، قانون الانتخابات،

اضافه الى قضايا أخرى مهمة منها الاتفاقية مع واشنطن) وجائت تسميته ب (٣+٢) لأنه يتضمن رئيس الجمهورية ونوابه ، رئيس مجلس الوزراء ورئيس إقليم كردستان.(الزهيري ٢٠١٤ ،١٧٠)

(٣)المجلس السياسي للأمن الوطني

هذا المجلس هو صيغة أخرى من صيغ الائتلاف الواسع ، الذي شكل لغرض المساهمة في حل المشاكل التي تتعرض لها العملية السياسية في العراق ، لكن هذا الائتلاف (مجلس السياسات العليا للأمن الوطني) أصبح مؤسسة دائمة تمتد حياته حتى نهاية الدورة الانتخابية الأولى أي دورة ٢٠٠٦ هيكليته وكان عددها ٦مواد كانت المادة الأولى تحدد هيكلية المجلس ، إذ يتكون مجلس السياسات للأمن الوطني من (مجلس رئاسة الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ونوابه ، رئيس مجلس النواب ونوابه ، ورئيس مجلس القضاء الأعلى ، رئيس إقليم كردستان ورؤساء الاقاليم حين تشكيلها، وكذلك ممثلي الكتل السياسية بما يتناسب ونسب تمثيلهم في المجلس على إن لا يقل عدد نواب الكتل عن عشرة اعضاء). وهناك نماذج للائتلافات الواسعة غير الرسمية منها اجتماع الرئاسات الثلاث إجتماعا خاصاً لتوحيد الموقف ازاء المسألة السورية وخاصة موقف العراق من قضية توجيه ضربة عسكرية على سوريا ، وكذلك كان هناك ائتلاف واسع بصيغة اللجنة التي تعقد داخل البرلمان للوقوف على اهم الخلافات الاساسية في المؤسسة التشريعية سواء حول تمرير القوانين او الاتفاق على القوانين (الزهيري ٢٠١٤ ،١٧٠) .

ثانياً: الفيتو المتبادل : إن المعارضة السياسية هو حق متحقق في كل الانظمة السياسية ، لكنه يضعف ويقوى ويتخذ اشكال مختلفة حسب طبيعة النظام السياسي والمعارضة السياسية ، إذ يمثل الفيتو او المعارضة السياسية احد اركان الشراكة السياسية القائم على اساس الحق المضمون لكل فئة اجتماعية لحماية حقوقها ومصالحها تجاه الفئات الأخرى ، وعلى الرغم من أن الغاية من الفيتو هو تعطيل بعض القرارات التي تمس مصالح بعض المكونات واعطائها مزيداً من الحماية الذاتية ، إلا أنه يتخذ في ظل الصراع السياسي اشكال مختلفة تبعاً للاستعمال غير المحدود لهذا الحق تتدرج (الانسحاب، المقاطعة، وتعليق العضويه) وفي ظل الحكومة الوطنية اتخذت المعارضة السياسية (الفيتو) اشكال مختلفة منها الفيتو التوفيقي تجاه قرارات مفصلية في النظام السياسي (الموازنة الاتحادية وقانون الانتخابات) (حسين ٢٠١٤، ٢٣٢) .

ومن الجدير بالذكر إن آلية التوافق المنصوص عليها في المواد الدستورية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، والتي يجب أن تتبعها الكتل النيابية، لتتمكن من تشكيل الحكومة، تبدأ بانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، كما في المادة ٥٣ من الدستور العراقي وبعد ذلك انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائها، المادة ٦٧ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وقد أسفرت العملية السياسية والانتخابية في عدم تمكن أي من التنظيمات السياسية التي حصلت على مقاعد في مجلس النواب بمفردها، من الوصول إلى نسبة ثلثي عدد أعضاء المجلس ولا نسبة ٥٠+١ فيه،

مما يؤدي إلى عدم قدرة أي مكون أو أي كتلة نيابية على الحصول على منصب رئيس الجمهورية دون مساعدة الكتل الأخرى. وفي الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥/١٢/١٥ والتي أسفرت عن مجلس النواب المكون من ٢٧٥ مقعداً.

ولم تحصل أي من الكتل النيابية على نسبة الثلثين وهي ١٨٤ مقعدا، ولا على نسبة النصف زائد واحد وهي تعادل ١٨٣، إذ حصل الشيعة على ١٣٠، وهم المكون الأكبر، وحصل الأكراد على ٥٨ مقعدا، وحصل السنة على ٥٨، وتوزعت المقاعد المتبقية على عدد من الكتل والأحزاب أهمها القائمة العراقية التي

ضمت عددا من التيارات والشخصيات الشيعية والسنية والتي أعلنت نفسها ليبرالية ومناهضة للطائفية، وحصلت على ٢٥ مقعداً، ونتيجة لذلك اتفقت كتلة التوافق العراقية الشيعية مع الكتل الكردية، وكتلة جبهة التوافق السنية، والكتل الأخرى ومن أجل تشكيل نسبة الثلثين اللازمة لانتخاب الرئيس تم تحديد شروط وآليات تشكيل الحكومة، حيث تم توزيع المناصب السياسية بين المكونات الرئيسية، الشيعة والسنة والأكراد (حسوني ١١٥،٢٠١٦).

المطلب الثاني : التوافقية وتمثيل الاقليات في لبنان

تعد لبنان إحدى الدول التعددية التي عرفت بعلاقات غير مستقرة بين مكوناتها بفعل تراكم العوامل الاجتماعية والسياسية ، لذلك اعتبرت الديمقراطية التوافقية في لبنان مخرجاً من أجل ضمان الاستقرار والوحدة بين الطوائف (العيثاوي ٢٠١٥، ٣٥) . إذ تعتبر لبنان من ابرز النماذج لتطبيق الديمقراطية بين البلدان ؛ بسبب تركيبة المجتمع اللبناني المتكون من طوائف عديدة والتي جعلت من الانتماء الطائفي العنصر الأساسي في الحياة السياسية في لبنان ، فأصبحت التوافقات هي الأساس الذي اعتمدته القوى السياسية اللبنانية في إدارة الدولة (شعلان ٢٠٢٠، ١٨٩).

من جانب آخر يعتبر المجتمع اللبناني مجتمعاً تعددياً، فهو يتكون من ١٨ طائفة دينية مختلفة ذات خطوط عرقية وثقافية مختلفة ، وهي مكونة من شرائح منقسمة تحتاج إلى نوع خاص من الديمقراطية تحترم فيه مطالب كافة الأقليات، وبالتالي تجنب طغيان الأغلبية وكذلك طغيان الأقلية (ساعد ٢٠١٩، ١٧٣٤)

وقد انعكست هذه الرؤية في الميثاق الوطني اللبناني لعام ١٩٤٣، الذي فضل من خلاله القادة السياسيون اللبنانيون الحكم عن طريق ائتلاف واسع من كبار أصحاب المناصب، حيث يكون رئيس الجمهورية مارونيا، ورئيس الوزراء مسلم سني، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، ونائب رئيس الوزراء والبرلمان من المسيحيين الأرثوذكس (ليبهارت ٢٠٠٦، ٢٢٦).

وبناء على ذلك، كان للطوائف المسيحية وخاصة الموارنة، أفضلية طفيفة على المسلمين وتعود هذا الأفضلية إلى التعداد السكاني الذي أجري عام ١٩٣٢ والذي سجل أغلبية بسيطة لصالح المسيحيين

، لكن مع مرور الوقت زادت أعداد المسلمين بينما شهدت أعداد المسيحيين تراجعا ملحوظا لكن صيغة النظام ظلت قائمة ومن دون تغيير، أدت هذه الديناميكية الديموغرافية إلى إغراق البلد مراراً وتكراراً في أزمات وطنية، وكانت المواجهات العنيفة في كثير من الأحيان هي الطريقة الوحيدة لتعديل توزيع النفوذ الطائفي (ساعد ٢٠١٩، ١٧٣٥)

لكن بعد الحرب الأهلية في لبنان، مهد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الطريق، الذي عكس موازين القوى على الساحتين اللبنانية والإقليمية، وشكل البوابة لتحقيق المصالحة، أو على الأقل وقف الصراع المسلح وبناء على ما يريده اللبنانيون سميت بالجمهورية الثانية، والتي من خلالها تم التأكيد على الطائفية السياسية بل وتعزيزها وباعتباره ركيزة أساسية لنظام الحكم في لبنان، تأسس الاتفاق حول ثلاثة مبادئ توجيهية، وهي إرساء توازن جديد يحدد وحدة لبنان ونظامه السياسي وتنوع البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد، وتحقيق مبدأ التكافؤ بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان والحكومة والقيادات العليا في الخدمة المدنية، بصرف النظر عن التطورات الديموغرافية المستقبلية (ساعد ٢٠١٩، ١٧٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوازن الدقيق الذي فرضه اتفاق الطائف استمر حتى مطلع الألفية، حيث بدأ المشهد السياسي في لبنان يتغير بشكل كبير وكانت بداياته الأولى مع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وبروز حزب الله كقوة سياسية عسكرية لها تأثير كبير وواسع النطاق على الساحة اللبنانية (صالح ٢٠٠٥، ٣٩).

من جانب آخر تجسدت في لبنان آلية الديمقراطية التوافقية ،عن طريق اعتماد التوافق بين مكونات المجتمع السياسي ، أي الطوائف والجماعات الدينية المختلفة داخل لبنان ، في رسم التوجهات والسياسات العامة ، وتحديد المناصب ، وكيفية تقسيم السلطات وتوزيعها ، وطريقة التقاسم الطائفي للوظائف دون تهميش واقصاء لأي مكون اجتماعي (حمياز و حجاج ٢٠٢٣، ١٩-٢٠).

بالإضافة الى ذلك أن الظروف التي تؤدي إلى تبني الديمقراطية التوافقية تواجدت اغلبها في لبنان لتؤدي بها بان يكون التوافق هو مرتكز الحياة السياسية اللبنانية وعليه هناك مرتكزات للديمقراطية التوافقية في لبنان اهمها :

اولاً :الائتلاف الكبير

إذ يعتبر توافق القوى السياسية المختلفة داخل لبنان ، بتشكيل حكومة الوفاق الوطني من التيارات الرئيسة فيها يكون بتطبيق الائتلاف الواسع التي يجب تواجدها من اجل تطبيق الديمقراطية التوافقية (كريم ١٩٩٧، ١٨). فضلاً عن تقسيم المناصب الرئيسة بين كافة الطوائف حسب الوزن والثقل العددي وذلك يعتبر تجسيد للتوافقية (مارغريت ٢٠٠٧، ٣٨).

وفي نفس الصدد يتخذ النظام السياسي في لبنان من الائتلاف الواسع ، من اجل تمثيل كافة الطوائف الاساسية ، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس الوزراء مسلما سنيا ، ورئيس مجلس النواب

مسلماً شيعياً ، ونائب رئيس مجلس الوزراء من الروم الأرثوذكس ، ونائب رئيس مجلس النواب من المسيحيين الكاثوليك ، بصرف النظر عن بقية الاقليات داخل الدولة (حسين ١٩٩٧ ، ١٤).

وكان هذا التقسيم بمثابة عرفا دستورياً اقوى من القواعد الدستورية التي قد تتعرض للتعديل في فترات زمنية معينة ، اذ اكد العرف على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وكذلك بين الطوائف الرئيسة السنة ، والشيعة ، والموارنة وكذلك المساواة بين طائفتي كل من الروم الكاثوليك والدروز (كريم ١٩٩٧، ١٩).

ثانيا: النسبية

فرض واقع المجتمع المتعدد داخل لبنان بان يكون لكل مكون تمثيله السياسي ، تبعاً لاستحقاقه الناتج عن ثقله الانتخابي وذلك عن طريق تطبيق نظام التمثيل النسبي داخل البرلمان وفي الوظائف العامة كما أن توزيع الوظائف في لبنان كان معمول به بصيغة الترويكا والتي تتمثل برئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ، فرئيس الدولة في لبنان مسيحي ماروني ورئيس مجلس الوزراء مسلم سني أما رئيس مجلس النواب هو مسلم شيعي وبالنسبة للروم الأرثوذكس فإن نصيبهم من هذه الرئاسات هو نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وهنا اخذت لبنان بمسألة النسبية على أساس الترويكا في ما يخص توزيع المناصب العليا بين المكونات الرئيسية في المجتمع.(نعمان ٢٠٠٩، ٢٨١).

ولم يقتصر تطبيق النسبية على النخب الحاكمة والمؤسسات الرسمية، بل امتد ليشمل منظمات المجتمع المدني، وخاصة ذات الطابع الوطني، كالمنظمات النقابية والجمعيات الثقافية، التي عملت على هندسة بنياتها بحيث أنها تعكس التنوع الطائفي داخل لبنان والذي يمثل قادته أكبر عدد ممكن من الطوائف اللبنانية ، من جانب آخر يطبق مبدأ النسبية من الناحية القانونية في لبنان في مجلس الوزراء وفقاً للمادة (٦٥/فقرة ٣) من الدستور المعدل ١٩٩٠ يقوم الآن وتبعاً للأعراف المعمول بها داخل لبنان الرؤساء الثلاثة رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، بتعيين المائة والعشرون شخصاً لشغل ارفع المناصب ، شرط أن يكون العامل الاساسي في الاختيار طائفياً (السيد محمد ٢٠٠٩، ١٤).

ثالثاً :الفيتو

يعتبر الفيتو المتبادل السلاح الأخير للفئات التي تشكل أقلية في ظل تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية ، من خلال مجموعة من الوسائل الدستورية التي تحد من إمكانية قيام حكم الأغلبية المستبدة داخل الدولة ويتم ذلك من خلال نوعين من القرارات التي تمس المصالح الحيوية للقطاعات المشتركة فإن النوع الأول يستخدم هذا إذ وجدت المجموعة المعنية أن القرار سبب لها ضررا كبيرا. والثاني هو نمط القرارات التي يكون تأثيرها محدودا على المجموعات المجتمعة، وهنا يتم استبعاد حق النقض واللجوء إلى التصويت. (ساعد ٢٠١٩، ١٧٣٤)

ويتخذ حق النقض أشكالا عديدة وقد يتم تدوينه في الدستور كما هو الحال في التجربة التوافقية في النمسا، أو قد يكون عرفاً شائعاً لم يشير له الدستور، ليترسخ مع مرور الوقت ليصبح جزءاً من التراث والتقاليد السياسية، كما في الحالات الهولندية والسويسرية وأخيرا، قد يكون النقض المتبادل مختلطا في المعنى اي أن يكون منصوصا عليه في الدستور في مجالات محددة، في حين يكون عرفا في نواحي أخرى، كما هو الحال في بلجيكا (خلف ٢٠٠٨، ٨٥). أما التجربة اللبنانية فهي تؤخذ بالشكل الثاني، أي منصوص عليها في بعض المجالات وتطبق كعرف دستوري في مجالات أخرى، وكما يلاحظ فإن المسيحيين الموارنة احتلوا مناصب أكثر من المسلمين، بما يتناسب مع عددهم. وذلك نسبة إلى عدد سكان المسيحيين الموارنة، الذي يزيد قليلاً عن نسبة السكان المسلمين حسب إحصاء عام ١٩٣٢. ورغم ارتفاع أعداد المسلمين والانخفاض الملحوظ في أعداد المسيحيين، إلا أن الصيغة بقيت على حالها دون أي تغيير، وهو ما كان سبباً في بعض الأزمات التي شهدتها البلاد، كما تعرضت لبنان، بسبب هذه الديناميكية الديمغرافية وعدم تغيير الحصص والمناصب ، إلى مواجهات عنيفة وتكرار الأزمات الوطنية الكبرى. وما الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ إلا مثال واضح على ما سبق، إذ عكست بطبيعتها عمق الانقسام الطائفي في المجتمع اللبناني، والذي كان من بين مظاهر أثر التوافق السياسي في بناء النظام السياسي في لبنان، و ثم تأثير نسبة تمثيل كل مكون اجتماعي على طبيعة التوافق نفسه، حيث كان الاتفاق حول نوع جديد من التوافق السياسي، أبرزه الحد من صلاحيات السلطة التنفيذية ونقلها من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء، وترسيخ مبدأ المساواة بين المسلمين والمسيحيين في السلطتين التشريعية والتنفيذية والمناصب العليا. (عبد الله ٢٠٢٢، ٢٤١-٢٤٢).

إذ اكد الدستور اللبناني إنه في حال الوصول إلى اجتماع داخل مجلس الوزراء و مجلس النواب ، فإنه يشترط الحصول على اغلبية الثلثين من اجل تمرير القرارات في القضايا المصيرية.

رابعاً : الاستقلال القطاعي

تتمتع كل فئة من فئات المجتمع في الديمقراطية التوافقية بدرجة من الاستقلال الذي تتميز به عن غيرها من الفئات الاخرى داخل الدولة وكذلك في نواحي محددة كاللغة والتعليم ، وفي لبنان الطوائف الرئيسة تتمتع بذلك الاستقلال كما مشار إليه في نصوص الدستور وكما جاء في المادة (٩) منه .

وهو أحد مكونات النظام في لبنان، إذ أن لكل طائفة مدارسها ومؤسساتها الاجتماعية والخيرية الخاصة بها، ويختلف قانون الأحوال المدنية في لبنان من طائفة إلى أخرى، وتدير كل طائفة الأحوال الشخصية في محاكمها، مثل كقانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، وقانون الزواج للطوائف الشرقية. الكاثوليكية، قانون الزواج في الطائفة اللاتينية اللبنانية، قانون المحاكمة في الكنيسة الشرقية الكاثوليكية، قانون الإجراءات القانونية في محاكم الطائفة اللاتينية اللبنانية، قانون الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس، و الأحوال الشخصية للأرمن الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس قانون الأحوال

الشخصية، وقانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية، ناهيك عن قوانين الطوائف الأخرى كالشيعة والسنة والعلويين والدروز، وكل منها مستقلة بقانونها الخاص (ساحلي ٢٠١٩، ٢١٦).

وعلاوة عليه يمنح المواطن اللبناني حق اتباع القانون الخاص بالجماعة التي ينتمي إليها، وهذا ما نص عليه الدستور اللبناني في المادة ٩ منه والمادة ١٠ التي تنص على أن التعليم مجاني ما لم يخل بالنظام العام. منافية للأخلاق، أو تمس كرامة أحد الأديان أو الطوائف، ولا يجوز أن تمس حقوق الطوائف من حيث وضع الأنظمة العامة التي تصدرها مدارسهم الخاصة.

ولقد كانت هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تطبيق هكذا نوع من الديمقراطية التوافقية داخل لبنان من أهمها :

١. حجم الدولة اللبنانية: يعد حجم الدولة عاملاً مهماً في نجاح هذا النوع من الديمقراطيات إذ كلما كانت الدولة اصغر كلما أصبحت فرصة النجاح أكثر ، إذ تساعد الدول الصغيرة على إنجاح التوافقات وسهولة صنع القرار وتقليل الأعباء ، إلا أن حجم الدولة قد يكون عامل سلبي في عدم وجود كفاءات دستورية وسياسية لإنجاح هذه الديمقراطية (سابا ٢٠٠٤، ٧٤٧).

ويربط الباحثون حجم الدولة بالديمقراطية التوافقية فإن الصفة اللافتة للنظر في البلد الذي يطبق فيه النظام التوافقي هي أنها جميعاً تعتبر دولاً صغيرة الحجم، فصغر الحجم له تاثيراته العديدة التي تعزز روح التعاون بين مختلف المجموعات (ليبهارت ٢٠٠٦، ١٠٦).

من هنا نستنتج أن حجم الدولة اللبنانية مناسب جداً لمتطلبات تأسيس نظام ديمقراطي توافقي، على اعتبار أن الحجم الصغير يوفر فرصة أكبر للتواصل والتعارف بين الأطراف في لبنان، ويؤدي أيضاً إلى تراجع العلاقات والتنافس بينهما وتحوله إلى صراع تتغلب فيه المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٢. تركيبة المجتمع في لبنان : إذ يتألف المجتمع اللبناني من مجموعة من الطوائف الدينية والمذهبية متفاوتة الحجم والتأثير.

٣. توازن القوى متعددة الأطراف: إذ يؤدي هذا التوازن إلى تعددية حزبية قائمة على تعدد قومي وطائفي ، اي تقارب عدد من الأحزاب في القوى والنفوذ تستطيع من التأثير على الرأي العام وتحقيق المشاركة السياسية (الخطيب ٢٠٠٧، ٣٠).

واستخلاصا لما سبق يعتبر كل من العراق ولبنان من الأمثلة على الدول التي اعتمدت الديمقراطية التوافقية، وهي طريق إلى نظام سياسي ديمقراطي، سواء بسبب التنوع الاجتماعي أو الانقسامات الطائفية التي حدثت لفترة، الأمر الذي شكل تحديا سياسيا في كلا البلدين في كيفية استيعاب الأقليات داخل النظام السياسي ومنحهم حق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار دون أي تمييز.

وفيما يتعلق بالحكم الذاتي تتمتع الأقليات اللبنانية بحسب الدستور والقوانين والأعراف، بقدر واسع من الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية، كالأحوال الشخصية والتعليم وتنظيم المجتمع، وهو ما دفع الكثيرين إلى تسمية لبنان" فدرالية الطوائف" إذ أن الطوائف الدينية هي المسيطرة في المجتمع، وبالتالي يصبح اللبناني حبيس تلك الطائفة، فالولاء للطائفة يسبق الولاء للدولة، وهذا بدوره يحد من القدرة على بناء مشروع وطني يضع لبنان على المسار الصحيح نحو تحقيق التقدم والازدهار لجميع أبناء شعبه، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية (ساعد ٢٠١٩، ١٧٤٢).

ويتجلى العنصر الثالث في الفيتو المتبادل، الذي يرتبط بشكل أو بآخر بالاستقلالية في الدولة، إذ يصبح ضامناً لحقوق الأقليات ضد طوائف الأغلبية الأخرى في المجتمع.

وفي الحالة اللبنانية، تم تطبيق هذا المبدأ في البداية من خلال الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، ليجسد فكرة المساهمة الواسعة، ثم اتسع ليضم أدق تفاصيل الهندسة الاجتماعية والتوافقية، لكن هذه الصيغة تغيرت بعد اتفاق الطائف، حيث تم التمييز بين القضايا الأساسية التي تتطلب موافقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوزراء، وبعض القضايا العادية التي لا تحتاج إلا إلى أغلبية بسيطة من أعضاء المجلس، مما يمنح الحق للثلث الوزاري، الثلث المعطل، في عرقلة مشاريع القرارات التي تدخل ضمن القضايا الأساسية (ساعد ٢٠١٩، ١٧٤٣).

وحدد القانون الدستوري الصادر عام ١٩٩٠ في المادة ٦٥ المعدلة منه على المسائل الأساسية الأربعة عشر التي تتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، حيث نص البند الخامس من نفس المادة على ما يلي: المسائل الأساسية التي تتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحددة في مرسوم تشكيلها، وتعتبر من المواضيع الأساسية. وما يلي: تعديل الدستور، وإعلان وإلغاء حالة الطوارئ، والحرب والسلم، والتعبئة العامة، والتفاهمات والمعاهدات الدولية، والموازنة العامة للدولة، وخطط التنمية الشاملة والطويلة المدى، وتعيين موظفي الدرجة الأولى ومن في حكمهم، إعادة النظر في التقسيم الإداري وحل مجلس النواب وقانون الانتخابات ، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء (رميتي ٢٠٢٤).

لقد تجاوز الفيتو المتبادل في الحالة اللبنانية مجرد حماية الأقلية من هيمنة الأكثرية خارج الحدود وهكذا أصبح لبنان رهينة التفاهمات الإقليمية والدولية، التي جعلت في كثير من الأحيان من الصعب التوصل إلى توافق بشأن تشكيل الحكومة اللبنانية ؛بسبب عدم الاتفاق الإقليمي على تشكيل الثلث المعطل. وهكذا يمكن وصفه بأن الثلث المعطل أو الفيتو المتبادل في النموذج التوافقي اللبناني يعكس واقع الحياة السياسية في لبنان (كعيبوش ٢٠١٧، ٥٦٣).

أما بالنسبة لمبدأ النسبية المتعلق بتوزيع المناصب والتعيينات والموارد بين القطاعات الطائفية بما يتناسب مع حجمها، فقد تم تطبيق هذا المبدأ حرفياً في لبنان على مختلف المستويات السياسية

والاقتصادية والعسكرية. لدرجة أنها أصبحت عادة شائعة تم تقييدها منذ صدور الميثاق الوطني، إذ تم تقسيم الرئاسات الثلاث على الطوائف. الموارنة والشيعة والسنة، كما مُنح الروم الأرثوذكس ممثلين في مجلس النواب والوزراء كما طبقت التناسبية في توزيع البرلمان على أساس قاعدة ٦ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين، ثم تم تعديلها بعد اتفاق الطائف لتصبح قاعدة التمثيل المتساوي بين المسلمين والمسيحيين كما تم توسيع قاعدة التناسب في النموذج التوافقي اللبناني لقيادة الجيش والمؤسسات الاقتصادية والمالية والخدمية.

أما في العراق فقد تم دعم الصيغ التوافقية التي أقرت في الدستور بقوانين وأساليب ذات طبيعة توافقية، مثل ضمان تمثيل أعضاء المجلس الرئاسي للكتل الكردية والشيعية والسنية الرئيسية، وتشكيل هيئة رئاسية ثلاثية للبرلمان وبنفس الصيغ، وتعيين نواب لرئيس مجلس الوزراء، مع مراعاة تمثيل الفئات الفرعية الأقليات الصغيرة عن طريق الحصص المحددة مسبقاً في قانون الانتخابات، وتم اعتماد نظام النقاط لتوزيع الوزارات في السلطة الاتحادية على الكتل الرئيسية في إطار حكومة الشراكة الوطنية (حسن ٢٠١٦، ٤٨).

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول إن الديمقراطية التوافقية في كلا البلدين ساهمت مساهمة فاعلة في تمثيل المكونات كافة ، فقد تمت دعم الصيغ التوافقية في توزيع المقاعد للأقليات في العراق ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من ذلك إلا أننا نلاحظ أن تطبيقها في العراق أدى إلى ترسيخ مبدأ المحاصصة الطائفية وبالتالي ترجمت التوافقية إلى محاصصة سياسية أما في لبنان فعلى الرغم من نجاحها في تطبيق الديمقراطية التوافقية وطريقة تقاسم السلطة بين المكونات كافة ، إلا أنه جرت كذلك على أساس المحاصصة السياسية تمثلت بالتنافس بين المكونات كما أن آلية تقسيم السلطة بين المكونات الرئيسة في العراق لتحقيق التوافق السياسي بينها لتشكيل الحكومة كانت من خلال الديمقراطية التوافقية إذ أصبحت آلية يتم أتباعها من قبل الحكومات بعد عام ٢٠٠٥ ، وكذلك أصبحت كعادة متعارف عليها يتم تطبيقها عند تشكيل اي حكومة في العراق ، ومن الجدير بالذكر أن عملية بناء الديمقراطية في مسارها الطويل، تتطلب السعي لتحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتعارضة من أجل الصالح العام، حيث يسعى أعضاء المجتمع السياسي إلى تحقيق أهداف متباينة تتعامل معها الحكومة، من بين أمور أخرى، كما الاتفاق والخلاف جانبان مهمان في النظم السياسية .

المصادر باللغة العربية

١. حافظ ، عبد العظيم جبر. ٢٠١١ . التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل . بيروت: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي .
٢. حسن، حارث. ٢٠١٦.التجربة التوافقية في العراق : النظرية والتطبيق والنتائج . العدد ٢٣. مجلة سياسات عربية . مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط . جامعة برانديس . الولايات المتحدة الأمريكية .

٣. حسوني ، زهراء موسى جابر . ٢٠١٦. الكوتا في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ . رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.
٤. حسين ، عدي فالح . ١٩٩٧. علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة . مكتبة اليمامة للطباعة والنشر . ط١ . بغداد.
٥. حسين، عدي فالح، ٢٠١٤، النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاث(الشيعة/السنة/الاكراد) ، مكتب اليمامة للطباعة والنشر ، بغداد .
٦. الحلو ، مارغريت. ٢٠٠٧ . الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة .تقويم التجربة اللبنانية . مجموعة مؤلفين . إشكالية الديمقراطية في المجتمعات المتعددة لبنان والعراق. بيروت: المركز اللبناني للدراسات .
٧. حمياز، سمير& حجاج، مراد. ٢٠٢٣ . معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة . الخبرة اللبنانية نموذجاً . العدد ١ . مجلة مدارات سياسية . جامعة بو مرداس . الجزائر .
٨. الخطيب، نعمان. ٢٠٠٧ . الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها . بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية .
٩. خلف، علي عباس. ٢٠٠٨ . الديمقراطية التوافقية دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ . العدد ٣١ . مجلة كلية المأمون . كلية المأمون.
١٠.رشيد ، عبد الوهاب. ٢٠٠٦ . التحول الديمقراطي في العراق . المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
١١. رميتي ، هلال. ٢٠٢٤. لبنان الجديد عين الجميع على الثلث المعطل في الحكومة المقبلة . على الموقع الإلكتروني . Lebanon.infohttps://www.new .. تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/١/١٣.
١٢. الزهيري ، احمد يحيى ،٢٠١٤ ، العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد .
١٣.سابا ، الياس. ٢٠٠٤ . دراسة في حالة لبنان . مجموعة باحثين . الفساد والحكم الصالح في البلاد . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
١٤. ساحلي، مبروك. ٢٠١٩ . الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية . لبنان انموذجا . العدد ٢ . مجلة البحوث والدراسات . جامعة الوادي . الجزائر .
١٥.ساعد، رشيد. ٢٠١٩ . الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية : دراسة مقارنة لبنان وماليزيا . العدد ١ . مجلة العلوم القانونية والسياسية . جامعة ابن خلدون .
١٦.سوزه ، سليم. ٢٠٢١. الديمقراطية التوافقية في العراق : إعادة إنتاج الاقليات الإثنية والدينية واللغوية بوصفها اقليات سياسية . العدد ٥١ لسنة مجلة . جامعة ولاية اريزونا . الولايات المتحدة .
١٧.السيد محمد ، محمد زين العابدين. ٢٠٠٩ . الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية . دراسة حالة لبنان . رسالة ماجستير غير منشوره . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .
١٨.شعلان ، نبيل أيت. ٢٠٢٠. النظام القانوني للدوائر الانتخابية . أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة الحاج لخضر باتنة . الجزائر .
١٩.صالح ، الكروي محمود. ٢٠٠٥ . لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية . مجلة المستقبل العربي . العدد ٣١٦.

٢٠.عبدالله ، سفيان علي. ٢٠٢٢. دور التوافق السياسي في بناء انظمة الحكم : لبنان والعراق انموذجا . العدد ٢٧ . مجلة تكريت للعلوم السياسية . جامعة تكريت .
٢١.العيثاوي ، ياسين محمد حمد. ٢٠١٥. الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق . العدد ٦٠. دراسات دولية . كلية العلوم السياسية _جامعة بغداد .
٢٢.فيروز ، عيشاوي. ٢٠١٩ . بوميه عائشة. الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي . دراسة حالة لبنان . رسالة ماجستير غير منشوره . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة احمد دراية ادرار .
٢٣.كريم ، حسان. ١٩٩٧ . الحرب الاهلية اللبنانية واتفاق الطائف في حل للصراع في العالم العربي . مقالات مختاره . تحرير بول سالم . بيروت .
٢٤.كعيبوش، عمر. ٢٠١٧.جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة . دراسة في الآليات والقواعد . ماليزيا نموذجاً . العدد ٦ . مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية .
٢٥.ليبهارت، ارنت. ٢٠٠٦. الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد . ترجمة حسني زينة . بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي .
٢٦. نعمان ، عصام. ٢٠٠٩ . نحو النسبية والخط الثالث والمقاومة المدنية حالة لبنان . مجموعة مؤلفين . الانتخابات والديمقراطية واقع الانتخابات في الأقطار العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abdullah, Sufyan Ali. 2022. The role of political consensus in building governance systems: Lebanon and Iraq as a model. Issue 27. Tikrit Journal of Political Science. Tikrit University.
2. Al-Ithawi, Yassin Muhammad Hamad. 2015. The negative repercussions of political quotas on the institutional and societal structure of the democratic system in Iraq. Issue No. 60. International Studies. College of Political Science, University of Baghdad.
3. Al-Khatib, Noman. 2007. Consociational democracy, its concept and models. Beirut: Institute for Strategic Studies.
4. Al-Sayyid Muhammad, Muhammad Zain Al-Abidin. 2009. Consociational democracy and its impact on political life. Lebanon case study. A magister message that is not published . Faculty of Economics and Political Science. Cairo University .
5. Article 116. 117. 118. 120. From the Iraqi Constitution of 2005.
6. Fayrouz, Aishawi. 2019. Aisha's album. Consociational democracy and its impact on political stability. Lebanon case study. A magister message that is not published. Faculty of Law and Political Science. Ahmed Draya Adrar University.
7. Hafez, Abdel Azim Jabr. 2011. Democratic transformation in Iraq: reality and future. Beirut: Misr Mortada Foundation for Iraqi Books.
8. Hamyaz, Samir & Hajjaj, Murad. 2023. The dilemma of managing religious pluralism in hybrid societies. The Lebanese experience is an

example. Issue 1. Political orbits magazine. Bou Merdes University. Algeria.
9. Hassan, Harith. 2016. The consensual experience in Iraq: theory, application and results. Issue 23. Arab politics magazine. Crown Center for Middle Eastern Studies. Brandeis University. United States of America.
10. Hassouni, Zahraa Musa Jaber. 2016. Quota in the Iraqi political system after 2005. A magister message that is not published. Faculty of Political Science. Baghdad University.
11. Hussein, Adi Falih. 1997. Political sociology, a contemporary study. Al Yamamah Library for Printing and Publishing. 1st edition. Baghdad.
12. Kaayboush, Omar. 2017. The dialectics of the relationship between consensual democracy and the issue of achieving political stability in multiple countries. A study of mechanisms and rules. Malaysia is an example. Issue 6. Journal of Research in Law and Political Science.
13. Karim, Hassan. 1997. The Lebanese civil war and the Taif Agreement as a solution to the conflict in the Arab world. Selected articles. Edited by Paul Salem. Beirut .
14. Khalaf, Ali Abbas. 2008. Consociational democracy: a constitutional study in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005. Issue 31. Al-Mamoun College Magazine. Al-Mamoun College.
15. Lijphart, Arendt. 2006. Consociational Democracy in a Pluralist Society. Translated by Hosni Zeina. Baghdad: Iraqi Institute for Strategic Studies.
16. Noman, Essam. 2009. Towards relativism, the third line, and civil resistance, the case of Lebanon. Group of authors. Elections and democracy: The reality of elections in Arab countries. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17. Ramity, Hilal. 2024. New Lebanon: Everyone has set their sights on the obstructing third in the next government. On the website. https://www.new Lebanon.info.. Date of viewing 1/13/2024.
18. Rashid, Abdul Wahab. 2006. Democratic transformation in Iraq. Historical legacies, cultural foundations, and external determinants. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
19. Saba, Elias. 2004. A study on the case of Lebanon. A group of researchers. Corruption and good governance in the country. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
20. Saed, Rashid. 2019. Consociational democracy in pluralistic societies: a comparative study of Lebanon and Malaysia. Issue 1. Journal of Legal and Political Sciences. Ibn Khaldoun University.
21. Saheli, congratulations. 2019. Consociational democracy as a mechanism for resolving internal conflicts. Lebanon is a model. Issue 2. Journal of Research and Studies. Valley University. Algeria .

22. Saleh, Al-Karwi Mahmoud. 2005. Lebanon between the repercussions of the Syrian withdrawal and the legislative elections. Arab Future Magazine. Issue 316.
23. Shaalan, Nabil Ait. 2020. The legal system for electoral districts. Doctoral dissertation. Faculty of Law and Political Science. Hajj Lakhdar University, Batna. Algeria.
24. Sheikh, Saad Shihab Ahmed. 2022. Consociational democracy and its impact on the political performance of the Iraqi political system after 2005. Arab Democratic Center. 1st edition.
25. Souza, Salim. 2021. Consociational Democracy in Iraq: Reproduction of Ethnic, Religious, and Linguistic Minorities as Political Minorities. Issue 51 of the magazine. Arizona State University. United State .
26. Sweet, Margaret. 2007. Consociational democracy in heterogeneous societies. Evaluation of the Lebanese experience. Group of authors. The problem of democracy in multiple societies, Lebanon and Iraq. Beirut: Lebanese Center for Studies.

–